

المجلس — الدورة ٢٢١

الجلسة الثانية

(جلسة افتراضية يوم الأربعاء الموافق ٢٨/١٠/٢٠٢٠، الساعة ١٠,٠٠)

موجز القرارات

جلسة مفتوحة

الجدول الزمني للاجتماعات

١- أبلغ رئيس المجلس الممثلين أنه سيكون من الضروري تحديد موعد اجتماع إضافي "للمجموعة الاستشارية المختصة بخطة كورسيا" (AGC) وأنه سينعقد يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/١١/١٢ من أجل النظر في البنود التي ينبغي النظر فيها في الدورة الحالية. وبالتالي، سيلزم عقد اجتماع إضافي للمجلس خلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢٠٢٠/١١/١٦ من أجل النظر في تقرير المجموعة الاستشارية المختصة بخطة كورسيا عن هذه البنود.

التقرير السنوي للجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة

٢- نظر المجلس في هذا البند على أساس ورقة العمل C-WP/15113، التي تضمنت التقرير السنوي عن أعمال "اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة" (EAAC). وكان معروفاً على نظر المجلس أيضاً تقرير شفوي عن ذلك من اللجنة المالية.

٣- وبعد النظر في هذا البند، قام المجلس بما يلي:

أ) أعرب عن تقديره للرئيس السابق (السيد كورت غروتر) للجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة ولأعضائها على كل جهودهم البارزة نيابة عن المنظمة؛

ب) طلب من الأمانة العامة تعزيز تواصلها مع اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، وأن تعجل بتزويد أعضائها بالمعلومات عن المسائل الجديدة والناشئة؛

ج) أحاط علماً بالشواغل المبيّنة في تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة أمن المعلومات في المنظمة وأوجه القصور ونقاط الضعف المستمرة التي تم تحديدها في هذا الصدد، مع الإحاطة علماً في الوقت ذاته بأن اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة قد أقرت، بعد إصدار تقريرها، بأن المعلومات المحدثة التي قدمتها الأمانة العامة تعبر بشكل أفضل عن الوضع الراهن؛

(د) أيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة ورُحِبَ بالالتزام الذي أعربت عنه المجموعة الاستشارية لمواصلة رصد التقدم الذي تحرزه الأمانة العامة في معالجة المسائل الحيوية التي تم تحديدها؛

(هـ) وافق على تفويض السلطة لرئيس المجلس ليقدر على أساس كل حالة على حدة دعوة أعضاء اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة للمشاركة في اجتماعات المجلس، حسب الاقتضاء؛

(و) ذكّر بالقرار الذي اتخذ خلال الدورة ٢١٩ (انظر C-DEC 219/1)، والذي أوصى فيه المجلس بأنه ينبغي في سياق الميزانية الثلاثية المقبلة للفترة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ النظر في مراجعة إجراءات الاختيار عن طريق تحديد مصدر تمويل مناسب لدفع تكاليف السفر والمعيشة اليومية لأعضاء اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، مع مراعاة في ذات الوقت الأحكام اللازمة المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو.

برنامج عمل مكتب التقييم والمراجعة الداخلية لعام ٢٠٢١

٤- نظر المجلس في هذا البند على أساس ورقة العمل C-WP/15114 التي تضمنت برنامج عمل مكتب التقييم والمراجعة الداخلية (EAO) لعام ٢٠٢١.

٥- وبعد النظر في هذا البند، وافق المجلس، وفقاً للفقرة ١٢ (٦) من ميثاق مكتب التقييم والمراجعة الداخلية، على برنامج العمل المقترح لعام ٢٠٢١.

تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار الإيكو المنقح للأخلاقيات

٦- نظر المجلس في هذا البند على أساس ورقة العمل C-WP/15078، التي تضمنت تقريراً مرحلياً عن تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس خلال الدورة ٢٢٠ والمتعلقة باعتماد الإطار المنقح للأخلاقيات (انظر C-DEC 220/1 و C-DEC 220/7). وكان معروضاً على نظر المجلس أيضاً تقرير شفوي عن ذلك من لجنة الموارد البشرية.

٧- وبعد النظر في هذا البند، قام المجلس بما يلي:

(أ) رحّب بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في تنفيذ الإطار المنقح للأخلاقيات؛

(ب) أحاط علماً بالوضع الحالي فيما يتعلق بمذكرات التفاهم المقترحة بين الإيكو ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (OIOS) ومكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات (UNEO)، علماً بأنه ستوضع اللمسات النهائية على مذكرات التفاهم المقترحة بالتشاور مع "المجموعة المصغرة المختصة بمراجعة إطار الأخلاقيات"؛

(ج) أحاط علماً كذلك بأنه فيما يتعلق بالأعمال التي تضطلع بها الأمانة العامة من أجل مواءمة النظام الإداري للموظفين وتعليمات الموظفين مع أحكام الإطار المنقح للأخلاقيات، يوجد عدد من التحديات التي تواجهها الأمانة العامة في هذه المهمة، بما في ذلك من حيث نقص الموارد، مما سيؤثر على الأرجح على المهلة الزمنية لإنجاز هذه المهمة؛

(د) أحاط علماً كذلك بالأعمال الراهنة التي تضطلع بها الأمانة العامة من أجل تحديث ومواءمة سياسة الإيكاو بشأن التحرش الجنسي مع سياسة الأمم المتحدة السائدة (ST/SGB/2019/8) وكذلك مع السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي، وأن النية هي إنجاز هذا العمل في أقرب فرصة ممكنة من الناحية العملية.

٨- وفيما يتعلق بالمرفقين (ز) و(ح) المقترحين بشأن القواعد والإجراءات الرامية إلى معالجة الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك أو الانتقام ضد الأمين العام ورئيس المجلس، والتي تم تعميمهما من قبل "المجموعة المصغرة المختصة بمراجعة إطار الأخلاقيات" (المجموعة المصغرة)، اتفق المجلس على أن يطلب من هذه المجموعة المصغرة مراجعة نصوص المقترحات التي قدمتها، مع مراعاة تقرير وحدة التفتيش المشتركة ("استعراض الوضع القائم فيما يخص مهمة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز مهمة التحقيق") (JIU/REP/2020/1)، وكذلك الشواغل التي أعرب عنها بعض الممثلين. وكان من المفهوم أنه ينبغي إجراء هذا الاستعراض أيضاً بغرض أن تسعى المجموعة المصغرة إلى التوصل إلى توافق أوسع في الآراء بشأن مقترحاتها وتقديم تقرير إلى المجلس عن هذا البند مرة أخرى خلال الأسبوع الثالث من الدورة الحالية.

— انتهى —